

«التكاتك» تُضيق على خزانة الدولة نحو ٢,٨ مليار جنيه سنويًا

الجمعة ٢٥/يونيو/٢٠٢١

رأى الدكتور محمد البهواشى، الخبير الاقتصادي، أن إنهاء ظاهرة «التوك توك» في الشوارع المصرية سيقول من حجم الاقتصاد الموازي، موضحًا أن عدم ترخيص «التوك توك» تسبب في خسارة الدولة نحو مليار و ١٥٠ مليون جنيه سنويًا، في صورة إيرادات لخزانة الدولة من خلال التراخيص السنوية، فضلًا عن أن هذه المركبات غير قانونية، ولا تطبق عليها مخالفات، ما يعنى خسارة الدولة مليارًا و ٦٥٠ مليون جنيه تقريبًا.

وقال «البهواشى» إن سعر «التوك توك» وصل لـ ٥٠ ألف جنيه، ويجرى تجميعه في ورش في بعض المحافظات بالمخالفة للقانون، رغم أن الدولة أوقفت استيراده، متابعا: «وهذا يعنى وجود صناعة كاملة مخالفة للقانون، بخلاف الجرائم التي تحدث بسبب سائقيه».

وأضاف: «طبقًا لآخر الإحصائيات، يصل عدد سائقي التوك توك في مصر إلى نحو ٣ ملايين شخص، بإجمالي أرباح ١٠ مليارات و ٨٠٠ مليون جنيه شهريًا، كما يوفر ٢٥٠ ألف فرصة عمل». ووفقًا لجهاز التعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد المركبات المرخصة ٢٢٦.٧ ألف توك توك فقط، بينما يبلغ عدد المركبات غير المرخصة نحو مليونين و ٧٨٠ ألف مركبة.